[19] ومنهم: الفرقه المنتسبة إلى موسى بن عمران (1)، القائلة بان النبي -

(1) هكذا في جميع النسخ، ولم نظفر على عنوانه في الكتب الرجالية ولا الكتب التاريخية، ولا في أصحاب الفرق الاسلامية من المفوضة، من قبل زمن شيخنا المفيد إلى عمره. ولكن تعرض السيد المرتضى علم الهدى في " الذريعة إلى أصول الشريعة، ج 2 / 658 " - في القول في انه لا يجوز أن يفوض ا - تعالى - إلى النبي - صلى ا عليه وآله - أو العالم أن يحكم في الشرعيات بما شاء، إذا علم أنه لا يختار الا الصواب - إلى رجل مسمى ب " مويس بن عمران " وقال: انه قال: لا فرق بين أن ينص ا على الحكم وبين أن يعلم أنه لا يختار الا ما هو المصلحة، فيفوض ذلك إلى اختياره. ثم قال في ص 667: وقد تعلق مويس في نصرة قوله باشياء: أولها قوله - تعالى - في كل الطعام كان حلا لبنى إسرائيل الا ما حرم إسرائيل عل نفسه " فاضاف التحريم إليه. وثانيها: ما روي من أنه - عليه السلام - لما نهى عن التعرض لنبت مكة، قال له العباس: " إلا الاذخر يا رسول ا " فقال عليه السلام: - " إلا الاذخر " وهذا يدل عل اضافة الحكم إلى رأيه. وثالثها: ما روي من قوله - عليه السلام -: " عفوت لكم عن الخيل والرقيق " فاضاف - عليه السلام - العفو إلى نفسه دون الوحي. وقال في موضع آخر عند البحث عن دفع احتمال. مدخلية اختيار المكلف في تعيين الواجب: فإن قالوا: ليس يمتنع أن يكون اختيار المكلف له علما على وجوبه وتعينه، قلنا هذا يؤدي إلى مذهب مويس بن عمران.... انتهى. وذكر فيروز آبادي - المتوفى سنة 817 - في القاموس - ج 2 / 252 - 253، ط مصر -: مويس - كاويس - ابن عمران، متكلم. فعلى هذا يمكن أن يكون موسى بن عمران تصحيف مويس بن عمران. وأيضا ذكر شيخنا الطوسي - قدس سره. الشريف - في كتاب تمهيد الاصول في علم الكلام ص 368 عند البحث عن عدم جواز اختيار الامة الامام إذا علم انه - تعالى - انه لا يقع اختيار الامة إلا على المعصوم، قال فان ارتكبوا جواز ذلك كما ارتكب موسى بن عمران. قيل لهم... ثم ذكر المصحح في ذيل " موسى " اختلاف النسخ: في النسخة المحفوظة في المكتبة " آستان قدس " مشهد: " مونس " بدل " موسى "، وفي النسختين المحفوظتين في المكتبة المركزية بجامعة طهران: " مويس " بدل " موسى "، وكان أساس التصحيح هذه النسخ الثلاثة، فعلى هذا لم أدر من اين ذكر المصحح في المتن " موسى " بدل " مويس " أو " مونس " ؟ !.